المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الثلاثاء 20-04-2010 العدد 3629

مثلت الحريري في افتتاح المنتدى الاقتصادي اللبناني ـ التركي

الحسن تدعو المستثمرين الأتراك للمشاركة في مشاريع البنى التحتية

اعتبرت وزيرة المال ريا الحسن» ان زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الى تركيا شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين لبنان وتركيا، والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة».

وقالت «ان أحد الأهداف الرئيسية لحكومتنا هو تحسين المناخ الاستثماري، وبيئة الأعمال، ولدينا رغبة قوية في تسهيل الاستثمارات التركية تحديدا في لبنان»، مشددة على أهمية الدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية للبنان في مجال تحسين البنى التحتية، ولا سيما في مجال الطاقة الكهربائية.

فقد افتتح رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ممثلا بوزيرة المال ريا الحسن أعمال «المؤتمر التركي ـ اللبناني الاقتصادي» الذي نظمته كونفكس انترناشيونال في فندق «الموفنبيك»، بحضور حشد كبير من الوزراء والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية ووفد كبير من رجال الأعمال الأتراك.

● الحسن تلقي كلمتها في حفل الافتتاح (نبيل اسماعيل)

زنتوت

بداية ألقى رئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس» انترناشيونال رفيق زنتوت كلمة قال فيها:«ان ما يجمع بين تركيا ولبنان ليس إلا نتيجة حتمية لعقود من التبادل التجاري والتفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث شكل لبنان بوابة مهمة للعبور الى المنطقة العربية وما بعدها من أسواق هامة في افريقيا والشرقين الأدنى والأوسط». وأضاف «لقد شكلت زيارة الرئيس سعد الحريري الأخيرة الى تركيا والتي نالت دعما وترحيبا من الدولة التركية والقطاعات الخاصة المختلفة، محطة أساسية لإعادة إطلاق فاعلة لكافة أنواع التبادل والتكامل».

البزري

رئيس مجلس الأعمال اللبناني التركي وجيه البزري أشار الى ان «لبنان يشكل سوقا حرة ومعروف بانفتاحه على العالم، وانه أدخل اقتصاده في النظام العالمي من خلال إصلاحات قانونية ومن خلال الترويج لجلب استثمارات غربية».

ولفت الى «وجود فرص تعاون واستثمار جيدة يجب الافادة منها»، مشددا على ان «هدف المجلس إرساء آلية تعاون في شتى المجالات مع رجال الأعمال الأتراك، وبينها إقامة مشاريع مشتركة والتبادل التقني والأسواق المفتوحة». وقال البزري «ان الزيارات المتبادلة لرئيسي الحكومة في لبنان وتركيا عززت مجالات التعاون والاستثمار وساهمت في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية وأثمرت إلغاء التأشيرات بين البلدين».

حباب

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة المجلس التركي اللبناني للأعمال محمد حباب، فاعتبر ان بيروت «هي واحدة من أهم المراكز المالية في الشرق الأوسط»، مؤكدا ان الاستقرار الذي ينعم به لبنان في الوقت الراهن واستعادة الاقتصاد اللبناني حيويته عنصران مهمان في التنمية، مشيرا الى استعداد تركيا للمساهمة في هذا الاقتصاد.

واعتبر حباب ان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة سيعزز التعاون بين القطاعين الخاصين في لبنان وتركيا.

ولفت الى ان التوقيع على اتفاقية لإلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين خلال زيارة الرئيس الحريري الأخيرة الى تركيا تؤكد ضرورة توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وهذا ما أكد عليه رئيس مجلس النواب نبيه بري خلال زيارته الأخيرة الى تركيا.

وفي المجال السياحي، أكد «ان بيروت ستكون وجهة مثالية للسياح الأتراك، وفي المقابل تسعى تركيا الى استقبال المزيد من السياح اللبنانيين»، داعيا الى «حضور المنتدى الاقتصادي العربي التركي الذي يعقد في اسطنبول في ١٠ و١١ حزيران ٢٠١٠».

طربيه

رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه أكد في كلمته ان «الاتحاد والجمعية تواكبان بكل ايجابية الحراك الرسمي المتنامي بين تركيا ودول المنطقة، الذي بدأ يرسم الملامح لشراكة اقتصادية واعدة ترفع الحدود والقيود أمام انسياب الأشخاص والرساميل والمنتجات ضمن مساحة قابلة للاتساع تضم حاليا تركيا وسوريا ولبنان والاردن».

وأشار الى «ان هذه الشراكة بين منطقة المشرق وتركيا تمثل قيمة مضافة للسوق العربية المشتركة التي تتقدم ببطء، إنما بثبات، ضمن الجدول الزمني الذي أعادت تأكيده قمة الكويت الاقتصادية في العام الماضي، وتكمل المثلث الاقتصادي الجامع مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم بنيتها تباعا وتطور بدورها شراكتها المباشرة مع تركيا، والأهم انها تضع كامل هذه المناطق في اتصال مباشر مع الاتحاد».

واكد طربيه أن القطاع المصرفي العربي سيكون في مقدم القطاعات الاقتصادية المواكبة والمتفاعلة مع أي اتفاقات أو شراكات اقتصادية تعقدها الحكومات. وهو يملك من الامكانات ما يزيد على حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عملية الاستثمار البيني والتبادل التجاري. كما يملك ميزات خاصة في سرعة الحركة والكفاءة البشرية والتقنية يمكن للحكومات استثمارها في تعجيل إعداد وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وقال طربيه «ان القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير موجودات محلية تفوق ١٢٠ مليار دولار، وإجمالية تزيد على ١٥٠ مليار دولار يملك وجودا مباشرا في أغلب دول المنطقة بما فيها تركيا وأسواق دولية كبرى». واضاف «هذا القطاع بما يزخر من إمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، يشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها. وهو يشكل أيضا أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والتواجد في الأسواق الاقليمية والدولية، واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق».

ورأى طربيه ان «لبنان واقتصاده في موقع ملائم تماما وله مصالح حيوية في تولي دوره المطلوب ومحاولة التميز، من خلال قطاعاته الخاصة الناشطة، في مواكبة قيام الشراكات الاقتصادية بتنوع إطاراتها مع كل بلد على حدة وضمن منطقة المشرق وعبرها مع تركيا وبالتأكيد مع منطقة الخليج دولا ومنظومة موحدة ومثلها ضمن المنطقة العربية الأشمل».

اوغلو

رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جيكلي اوغلو ركز في كلمته على «العلاقات والروابط التاريخية التي تربط الدولتين الصديقتين تركيا ولبنان»، متحدثا عن الميزات المشتركة بينهما لاسيما تمتعهما بموقعين جغرافيين استراتيجيين».

وأكد أهمية تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التجاري، مشيرا الى ضرورة الاسراع في التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات بصددها، مؤكدا بأن إبرام هذه الاتفاقية سيساهم في تطوير العلاقات على الصعد المختلفة بين البلدية».

وأثنى اوغلو على زيارة دولة رئيس الوزراء سعد الحريري الى تركيا، مشيدا بإبرام اتفاقية إلغاء التأشيرات منذ بداية هذا العام بين البلدين.

وأكد استعداد القطاع الخاص التركي لإسهام في مشاريع التنمية والبنى التحتية وإعادة إعمار لبنان، مشيرا الى ان قطاع المقاولات التركي يأتي في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي، ويقوم بتنفيذ عدد كبير من المشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في دول كثيرة».

ورأى اوغلو «إقامة التعاون بين الدول المجاورة في مجال الاتجار مع بعضها لأن ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار وزيادة النمو لهذه الدول».

عبود

وألقى وزير السياحة فادي عبود كلمة قال فيها «ان مجالات التعاون الاقتصادي والانفتاح الاستثماري والسياحي بين البلدين متعددة، فتركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتين ولديها قدرات فنية وخبرات عالية في مختلف المجالات، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في لبنان».

وأشار الى ان «القطاع السياحي يعد من القطاعات التي حققت أكبر نسبة نمو في لبنان، حيث من المتوقع أن يشهد نموا بنسبة ٢٠٪ في العام ٢٠١٠، بعد أن سجل عام ٢٠٠٩ رقما قياسيا حيث فاقت عائدات السياحة سبعة مليارات»، معتبرا ان «تفعيل التعاون والتنسيق السياحي بين لبنان وتركيا يشكل اليوم أهمية قصوى، مع وجود ارادة في هذا الاطار لدى الجانبين».

وإذ لفت عبود الى أهمية «إلغاء تأشيرات الدخول بين لبنان وتركيا لتكثيف التعاون السياحي بين البلدين»، شدد على ضرورة «استتباعه بخطوات إضافية عبر إيجاد شراكة حقيقية بين القطاع الخاص في البلدين، والعمل على تقديم برامج مشتركة وتشجيع الاستثمارات السياحية المتبادلة، وتفعيل دور الاعلام السياحي وشركات السياحة والسفر لخلق بيئة أفضل للسياحة والتعارف بين البلدين، وإطلاق حملة إعلانية في تركيا تقدم الصورة الحقيقية للبنان، إضافة الى تنشيط الرحلات المنظمة بين لبنان وتركيا»، مشيرا الى ان «لبنان هو البلد السياحي الوحيد في العالم الذي لا تشكل فيه الرحلات السياحية المنظمة أكثر من ٣٪ من سياحته. من هنا يجب التركيز على جلب رحلات منظمة الى لبنان لأنها الأساس في تنمية السياحة».

وأمل عبود في أن تراعي «المفاوضات الجارية حاليا لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ، واقع القطاعات الصناعية في لبنان، وألا تتسبب بأضرار على الصناعة الوطنية التي تحارب على أكثر من جبهة»، مبديا ثقته بأن «الاتفاقية ستراعي وضع القطاعات التي قد تتضرر»، مشددا على ضرورة العمل على معالجة المعوقات الجمركية لضمان تجارة حرة والأهم عادلة بين البلدين».

القصار

ثم تحدث الوزير القصار فأكد على «أهمية دور الغرف التجارية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، في تحصين بيئة الأعمال التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره كاملا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية كونه المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والانماء المتوازن وتوفير فرص العمل للشباب».

وشدد القصار على «ان إلغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا، سيعزز العلاقات الثنائية بين البلدين، وسينعكس بشكل ايجابي كبير على حركة التنقل بين رجال الأعمال والسياح والأفراد، مما سيكون له انعكاسات واسعة الأبعاد على التبادل التجاري والاستثماري».

توقيع مذكرة تفاهم بين اتحادي الغرف العربية والتركية

وقع رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الوزير عدنان القصار ورئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جيكلي اوغلو مذكرة تفاهم بين الاتحادين بهدف التعاون في التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والمشروعات الاستثمارية.

افتتح حفل التوقيع الوزير القصار بكلمة ترحيب اشار فيها الى «ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وتركيا تنمو بوتائر متسارعة» متوقعا «زيادة بما لا يقل عن ٣٥ ٪ في حجم المبادلات التجارية العربية التركية عام ٢٠١٠ الى جانب الآفاق الواعدة للعلاقات الإستثمارية والسياحية».

ومن جانبه رأى اغلو ان توقيع مذكرة التفاهم تأتي في اطار التطور الملحوظ التي تشهده العلاقات العربية التركية على كافة المستويات، معتبرا ان الاتفاقات الاقتصادية وفّرت ارضية قانونية وتشريعية لتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الطرفين.

وقال «على الرغم من التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية على التجارة العالمية، فان حجم التبادلات التجارية بين لبنان وتركيا حافظ على نوع من الاستقرار. وتأتي تركيا في المرتبة السابعة على لائحة أبرز الدول المصدرة الى لبنان، وفي المرتبة التاسعة على لائحة أبرز الدول المستوردة منه»، مشيرا الى إمكان «التوسع في حركة التبادل التجاري بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما هي الآن».

ولفت الى ان «الحكومة اللبنانية الحالية تعمل لتفعيل المفاوضات القائمة بين الطرفين من أجل الاسراع في إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان وتركيا، والتي توفر الاطار التشريعي والاجرائي لزيادة حركة التبادل التجاري الحر والمنافسة العادلة بين لبنان وتركيا، وما يترافق من فرص وآفاق لمزيد من التبادل الاستثماري والاقتصادي بين البلدين».

الحسن

واشارت الوزيرة الحسن الى ان «زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الى تركيا والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم، في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة، بينها اتفاق إلغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين، شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين بلدينا وشعبينا»، لافتة الى ان «هناك اتفاقات جديدة في طور التحضير، من شأنها أن توفر الاطار القانوني لبناء علاقة مميزة بين البلدين، وخصوصا على المستوى الاقتصادي».

وإذ شددت على أهمية «زيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الى لبنان في تموز المقبل، لترجمة أفكار التعاون بين البلدين ومشاريع الاتفاقيات الجديدة الى خطوات ملموسة من شأنها رفع العلاقات بينهما الى مستويات تلبي الطموحات، أبدت ثقتها بأن الاجتماعات ستكون مثمرة وبناءة تعكس عمق العلاقات في ما بيننا». وأشادت «بالدعم الذي تقدمه تركيا الى لبنان»، لافتة الى دورها في مؤتمري استوكهولم وباريس-٣، لجهة الالتزامات والتعهدات، مقدرة مساهمتها في عملية تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان، من خلال مشاركة نحو ٥٠٠ جندي تركي في قوات اليونيفيل في لبنان»، معتبرة ان «موقع تركيا السياسي في المنطقة يشبه «جندي حفظ السلام»، ولفتت الى «دور أساسي لها في تاريخ الشرق الأوسط، والى انها تلعب الآن دورا أساسيا في مستقبل هذه المنطقة من العالم: مستقبل انفتاح وتعاون، ومستقبل سلام واستقرار، ومستقبل تنمية وازدهار».

وأكدت الحسن «الدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في بلدينا لتطوير مجالات التعاون لا سيما ان تفعيل التبادل الاستثماري بينهما من شأنه أن يشكل ركيزة أساسية لدفع علاقاتهما قدما».

وأشارت الى «ان أحد الأهداف الرئيسية لحكومتنا هو تحسين المناخ الاستثماري، وبيئة الأعمال، ولدينا رغبة قوية في تسهيل الاستثمارات التركية تحديدا في لبنان، ونعتقد ان تركيا بدورها تريد مبادلتنا بالمثل»، مشددة على ان «هذا المنتدى هو فرصة لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين، سواء في مجال المصارف والخدمات المالية، أو في القطاعات الانتاجية، أو في قطاع السياحة والنقل، أو في سواها من المجالات».

وأملت في «تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يبلغ حاليا نحو ٩٠٠ مليون دولار»، معتبرة «ان اتفاق التجارة الحرة الثنائي الذي نبحث حاليا في توقيعه، سيكون عاملا مساعدا في تحقيق قفزة نوعية وكمية في هذا التبادل».

وأضافت:«ان حكومتنا اليوم، هي في صدد الشروع في بحث مشروع طموح وتوسعي لموازنة سنة ٢٠١٠، يلحظ زيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري، بهدف تمويل مشاريع لتحسين الخدمات والبنى التحتية، وخصوصا تلك المتعلقة بقطاع الكهرباء والطرق. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذا التوجه الذي يساهم في تحسين نوعية الحياة اليومية لمواطنينا اللبنانيين، وكذلك في توفير أرضية مشجعة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي للنمو».

ودعت «القطاع الخاص التركي الى المشاركة في مشاريع البنى التحتية التي نحن بصدد إطلاقها»، مشيرة الى «ان مجلس النواب تسلم أخيرا اقتراح قانون لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي نأمل مناقشته وإقراره سريعا، والذي من شأنه تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبيرة».

وشددت على أهمية «الدعم الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية للبنان في مجال تحسين البنى التحتية، ولا سيما في مجال الطاقة الكهربائية، وهو كلام سمعناه من رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الذي أكد، استعداد بلاده لتقديم الدعم للبنان في مجالي الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، لكي يتمكن من معالجة مشكلة الكهرباء، ومن زيادة الطاقة الانتاجية الكهربائية».

طاولة مستديرة

وبعد استراحة عقدت طاولة مستديرة حول التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات وتحدث فيها رئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، رئيس مجلس إدارة المؤسسة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار أردا أسيكسوز ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان نبيل عيتاني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"